مجتمع

الحر يقتل 176 ألف شخص سنوياً في أوروبا

تودي موجات الحر بحياة أكثر من 176 ألف شخص سنوياً في أوروبا، حيث تسجل معدلات الحرارة ارتفاعاً بسرعة أكبر من بقية العالم، وسُجلت زيادة بنسبة 30% في الوفيات المرتبطة بالحرارة في المنطقة الأوروبية على مدى العقدين الماضيين. وقالت منظمة الصحة العالمية، إنه من أصل نحو 489 ألف حالة وفاة مرتبطة بالحرارة تسجل سنوياً، شهدت أوروبا 36% منها، أو 176 ألفاً و40 حالة وفاة في المتوسط. وتؤدي درجات الحرارة إلى تفاقم الأمراض المزمنة، بما يشمل أمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي والسكري. (فرانس برس)

وفاة 300 أسيوي جراء الأمطار خلال أسبوع

تسببت أمطار غزيرة في مقتل نحو 300 شخص في الهند والصين وباكستان وتايوان والفيليبين خلال الأسبوع الماضي، مع تقارير عن فيضانات في كوريا الشمالية. وتسببت الأمطار في حدوث انهيارات أرضية وفيضانات وتدمير محاصيل ومنازل. وحصيلة الضحايا في ولاية كيرلا الهندية 194 قتيلا و187 مفقوداً، وفي الصين 48 قتيلاً و35 مفقوداً، وفي باكستان ثلاثة منذ مطلع أغسطس/آب، إضافة إلى 99 وفاة في الشهر السابق. كما تم إلقاء اللوم على الإعصار «غيمي» في وفاة أكثر من 30 في الفيليبين و10 في تايوان. (أسوشييتد برس)

إيزيديون يخشون العودة إلى سنجار

بعد مرور عشر سنوات كاملة على الهجوم الذي نفذه تنظيم «داعش» على منطقة سنجار في شمال العراق في 3 أغسطس/آب 2014، يرفض كثيرون من الأقلية الإيزيدية العودة إلى المنطقة رغم تحريرها. ويعيش أكثر من 200 ألف إيزيدي في مخيمات متهالكة، وتسعى الحكومة العراقية إلى تفكيك هذه المخيمات، وتصر على أن الوقت قد حان لعودة الناس إلى ديارهم، بينما تعاني سنجار من غياب التنمية، ولا تتلقى الأسر العائدة إلا تعويضاً بقيمة ثلاثة آلاف دولار تقريباً. يقول مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون الإيزيديين خلف سنجاري: «لا يمكنك إلقاء اللوم على الناس لفقدان الأمل. حجم الضرر والنزوح كبير، وعلى مدار سنين، لم يحدث شيء يذكر لمعالجته. لكن هناك أملاً في إعادة الحياة». وتخطط الحكومة لإنفاق مئات الملايين من الدولارات على التطوير والبنية التحتية، بما يشمل دفع التعويضات وبناء مستشفيين وربط سنجار بشبكة المياه.

مع ذلك، فإن وجود نحو 50 ألفاً من أفراد تنظيم «داعش» وعائلاتهم عبر الحدود السورية في مراكز احتجاز ومخيمات يثير المخاوف من أن يعيد التاريخ نفسه، كما يغذي المخاوف من مساعي بعض المشرعين العراقيين لإقرار قانون عفو عام يمكن أن يؤدي إلى إطلاق سراح منتمين للتنظيم. وأنهت الحكومة أخيراً مهمة للأمم المتحدة سعت إلى تقديم مقاتلي «داعش» للمحاكمة بتهم ارتكاب جرائم دولية ضد الإيزيديين.

(رويترز)

أفراد من عائلة إيزيدية في دهوك (اسماعيل عدنان يعقوب/ الأناضول)

لا تراجع لعمالة الأطفال في العراق

بغداد ـ **آدم محمود**

ترتدي مجموعة من الأطفال تتراوح أعمارهم ما بين العشرة أعوام والخمسة عشر عاماً ملابس متسخة، ويحملون عدة تصليح السيارات في منطقة الشيخ عمر الصناعية في بغداد، وهم يؤدون عملهم اليومي كما لو كانوا رجالاً. يمكن لدى النظر إليهم إدراك أنهم يعيشون وضعاً استثنائياً.

المشهد يتكرّر في أماكن مختلفة في العراق، إذ يمارس الأطفال أعمالاً شاقة بعضها لا تحتاج إلى جهد بدني، لكنها تقضي على سنوات طفولتهم، بدلاً من الذهاب إلى المدرسة واللعب وممارسة الهوايات. ويقول عدد من هؤلاء الأطفال إنهم يملكون خبرات لا تقل عن خبرات رجال يفوقونهم عمراً وقوة بدنية، وقد اكتسبوها من خلال سوق العمل ومخالطة الكبار، فبعضهم دخل إلى السوق بعمر سبعة أعوام، وآخرون بعمر أقل.

من بين هؤلاء طفل يلقب نفسه بأبو شاهين، نسبة إلى شخصية خيالية عراقية اشتهرت على مواقع التواصل الاجتماعي. اسمه أحمد سلام، ويقول إنه ولد عام 2018، ولا ينوي الدخول إلى المدرسة لأنه اعتاد أن يكون برفقة العاملين في الحي الصناعي الذي تسكن عائلته بالقرب منه، وهو لا يمارس مهنة محددة، بل يمكنه توصيل طلبات الطعام من المطاعم إلى الورش، ونقل الحاجيات والمشتريات لأصحاب المحال، ويؤكد أن ما يتقاضاه يومياً من نقود هو المصدر الرئيسي لمعيشة أسرته المكونة من أب مريض غير قادر على العمل ووالدته وشقيقتين تكبرانه بأعوام قليلة. للعام الرابع على التوالي، يزاول مهند صالح (11 سنة) مهنة تلميع الأحذية، متخذاً عدة مواقع في بغداد مقراً لعمله، وهو يرافق ابن خالته الذي يكبره بستة أعوام. يختار مهند صباحاً الجلوس أمام مقهى يقع إلى جوار أحد المصارف، وبالقرب من العديد من الشركات التجارية. يطلب كثيرون منه تلميع أحذيتهم، ثم ينتقل عند الظهر إلى موقع آخر، وفي المساء يختار موقعاً في مناطق السهر.

يقول الطفل العراقي إنه لم يعد يأبه لحياة الطفولة، وإنه ترك الدراسة قبل عامين، وانخرط في سوق العمل جراء الديون التي تراكمت على كاهل والدته المنفصلة عن والده، وإنه من خلال عمله سدد ما عليها من ديون. يضيف: «أسعى لجمع المال حتى أبدأ العمل بتجارة السلع الكهربائية، وهو مشروع المستقبل الذي أحلم به. أكسب جيداً من عملي، وأصبحت أعلم كيف أختار زبائني، وكيف أقنعهم أن يدفعوا أكثر. ما أكسبه يومياً يتراوح بين 100 إلى 150 ألف دينار (75 إلى 115 دولارا)، لكني أعمل ما يزيد عن 12 ساعة يومياً».

ومن بين الأطفال المنخرطين في سوق العمل من يحرص على الاستمرار في دراسته، مثل جعفر هاشم (14 سنة) الذي يحلم أن يكون محامياً. ويؤكد لـ «العربي الجديد» أنه يدرس جيداً إلى جانب العمل، ولم يتبق أمامه سوى أربعة أعوام ليدخل كلية الحقوق.

يعمل جعفر في بيع الملابس بالتجزئة داخل سوق شعبي في بغداد، ويمتلك بسطة صغيرة يعرض عليها بضاعته من ملابس الأطفال، ويقول: «أنا وأخي ليث الذي يكبرني بعامين نعمل وندرس، وقد اضطررنا إلى العمل لسوء حالة أسرتنا المادية. نساعد والدنا في الإنفاق على تعليم بقية إخوتنا، فنحن عائلة كبيرة مكونة من ثلاثة أبناء وأربع بنات».

ويؤكد متخصصون أن الأطفال في حال لم يعيشوا طفولتهم سيعانون من آثار نفسية واجتماعية. وتقول الباحثة الاجتماعية ميس النداوي لـ «العربي الجديد» إن «هناك العديد من العوامل التي تجبر الأهالي على دفع أولادهم إلى العمل بدلاً من الدراسة، من بينها الفقر، والحاجة الماسة نتيجة مرض المعيل أو التعرض لخسارة مالية، وأيضاً النزاعات المستمرة والأوضاع الأمنية السيئة التي قد تؤدي إلى انقطاع الدراسة وتشتت الأسر، ما يجبر الأطفال على البحث عن وسيلة للرزق. العائلات التي تعاني من الفقر قد لا تجد بديلاً سوى عمل أطفالها، وفي بعض الأحيان، يكون دخل الطفل المادي مهماً لاستمرار الأسرة».

وتلفت النداوي إلى أن مشاكل عديدة يعيشها المجتمع من جراء عمالة الأطفال، ومنها «تأثير العمل على صحة الأطفال ونموهم الجسدي والنفسي، فالأطفال يعملون في بيئات صعبة، ويختلطون بمختلف الشرائح الاجتماعية، ما يشكل خطراً على مستقبلهم، والعديد من التقارير الحكومية وغير الحكومية التي أصدرتها جهات متخصصة تفيد بأن عدداً كبيراً من الأطفال يزاولون أعمالاً غير قانونية مثل الاتجار في المخدرات والعمل في الدعارة».

الرابع عربياً

تشهد ظاهرة عمالة الأطفال انتشاراً واسعاً في العراق، وسببها الأول الفقر. ويفيد المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان (غير حكومي) بأن العراق يحتل المرتبة الرابعة عربياً في تفشي عمالة الأطفال بعد اليمن والسودان ومصر على الترتيب، ويتركز عمل الأطفال العراقيين في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

تحقيق

لا تملك الغالبية العظمى من النازحين في قطاع غزة أياً من أدوات النظافة التي فقدوها في منازلهم المدمرة، أو تركوها حين اضطروا إلى المغادرة تحت القصف، أو بعد أوامر الإخلاء الإسرائيلية

ساديّة الاحتلال

قتل سكان غزة بحرمانهم من أدوات النظافة

غزة ـ **أمجد ياغي**

يعيش أكثر من مليونَي فلسطيني في قطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي حالة من النزوح المستمر، فبعضهم اضطر للنزوح مرة واحدة على الأقل، وآخرون وصل عدد مرات نزوحهم إلى أكثر من عشر، وجميعهم لا يزالون يواجهون الأمراض المعدية وسوء التغذية، ويعانون من تفاقم التلوث في ظل عدم توفر الوسائل الأساسية للنظافة الشخصية، وعلى رأسها المياه.

وهناك نقص حاد في أدوات ومستلزمات النظافة في أنحاء غزة في ظل إغلاق المعابر، وعدم السماح بإدخال الكثير من البضائع والمستلزمات المعيشية. في المرة الأخيرة التي دخلت كميات من مستلزمات النظافة إلى القطاع كانت منتجات إسرائيلية، ما اعتبره كثيرون تعمداً لاستفزاز السكان، ووصفته مؤسسات حقوقية محلية بأنها «محاولة لتكريس حرب الإبادة الجماعية».

من بين أبرز الأشياء التي لا تتوفر في قطاع غزة الصابون وغيره من مستحضرات تنظيف الجسم والشعر، للكبار والصغار، وكذلك مسحوق غسيل الملابس، والفوط الصحية للإناث، وحفاضات الأطفال التي بات كثيرون يستخدمون أكياس النايلون بدلاً منها.

يعاني يوسف العوضي (37 سنة) أزمة يومية لإيجاد مستلزمات النظافة، إذ كان يصف نفسه قبل العدوان الإسرائيلي بأن لديه «وسواس نظافة»، وهو حالياً لا يملك أدنى المقومات، حتى لغسل وجهه في الصباح، وفي بعض الأحيان لا تتوفر لديه سوى زجاجة مياه صغيرة طوال اليوم.

يتوجه يوسف إلى البحر كبديل وحيد متاح لعدم توفر وسائل النظافة، وفي بعض الأحيان لا يستطيع استخدام مياه البحر التي تكون ملوثة بسبب مياه الصرف الصحي، فيحاول الوصول إلى مناطق أخرى يعتقد أن المياه فيها نظيفة، لكن ذلك غير متاح دائماً مع تكرار تضييق «المنطقة الآمنة»، خصوصاً بعد التضييق الأخير على مساحة «المنطقة الإنسانية».

يقول العوضي لـ«العربي الجديد»: «كل صباح أجد صعوبة في الحصول على مياه لغسل الوجه، كما لا يوجد لدينا أي نوع من الصابون، وهذا أمر لم أعتد عليه مطلقاً في حياتي، ولا يوجد معجون للأسنان، وقد لا أجد فرشاة جديدة، وإن وجدتها أضطر لغسل أسناني من دون معجون. أفرح كثيراً عندما أحصل على زجاجة مياه، لكني لا أجد مستحضرات لغسل الجسم أو الشعر، واستخدام مياه البحر المالحة يضر بالجسد. حتى عندما نتناول الطعام الشحيح للغاية، والذي نحصل عليه بصعوبة، لا نجد ما يمكننا غسل أيدينا به، أو غسل الأطباق».

يضيف: «في كثير من الأوقات يمنع الاحتلال دخول أدوات النظافة، بحثت طويلاً عن شامبو لطفلتي التي يبلغ عمرها ثلاث سنوات ولم أجده، في بعض الأحيان نحصل على كميات من المستحضرات التي لا نعلم مصدرها، بعضها يتسبب في حساسية أو مشكلات بالجلد، قبل فترة استطعت الحصول على قطعتين من الصابون، وكنت أستخدمهما في كل شيء تقريباً، لكنني أبحث عن المزيد منذ أيام ولا أجد شيئاً».

ويعاني كثير من النازحين من تسوس الأسنان نتيجة النقص الحاد في مستلزمات نظافة الفم، وخصوصاً الأطفال، مع محدودية تواجد عيادات الأسنان. بحثت سامية العريف (30 سنة) عن معجون أسنان لعائلتها، ولم تجد، وتتذكر أن آخر معجون أسنان حصلت عليه كان قبل شهرين، وكانت تقتصد بشدة في استخدامه حتى يكفيها مع ابنتها وزوجها لأطول فترة ممكنة. تقول العريف لـ«العربي الجديد»: «ابنتي سما عمرها خمس سنوات، تعاني من تسوس الأسنان، وأنا أعاني من آلام في أسناني أيضاً، ونحاول تخفيف الألم عن طريق استخدام القرنفل إن توفر، لكننا عادة لا نجده. الكثير من أدوات النظافة غير متوفرة، وفي بعض الأحيان أحصل على كمية من الشامبو، فأقوم بخلطه مع المياه حتى يدوم لفترة أطول، ولا يكون مفعوله مؤثراً على جسد ابنتي كون بشرتها حساسة».

ويقول زوجها نادي العريف (32 سنة) إنه حصل على كمية من الشامبو قبل شهر، وكانت تستخدمه العائلة بالكامل، وكانوا يستخدمون القليل حتى يكفي لأطول فترة، مضيفاً: «كان المنتج مستفزاً لي لأنه من المنتجات الإسرائيلية التي فرضها الاحتلال علينا، لكننا في الوقت نفسه لا نملك رفاهية الاختيار، كما لا توجد مواد لغسل الصحون أو غسل الملابس، وكانت زوجتي في بعض المرات تستخدم قليلاً من الشامبو في تنظيف الأواني، وحين نفدت محتويات الزجاجة شعرت بحزن كبير لأنني لم أستطع تعويضها، فالمتوفر قليل للغاية، وسعره في السوق باهظ، فمن يبيعونها عائلات تريد أن تشتري طعاماً بثمنها». ويوضح لـ«العربي الجديد»: «نعيش في سلسلة متكررة من المعاناة، أبحث يومياً عن مستلزمات النظافة، ولا أجد إلا بسعر مرتفع، وأنا عاطل عن العمل منذ بداية العدوان، إذ دمر الاحتلال متجرنا في سوق البلد بشارع عمر المختار، وفي غالب الأحيان لا أتناول سوى وجبة طعام واحدة في اليوم».

وتؤكد مؤسسات حقوق إنسان في قطاع غزة أن جيش الاحتلال يمنع إدخال المساعدات المعيشية الأساسية إلى القطاع عبر استمرار فرض الحصار التعسفي، كما يمنع دخول مستلزمات وأدوات النظافة التي لا غنى عنها، والأدوات الصحية مثل الحفاضات ومواد التعقيم.

وذكر مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن سلطات الاحتلال كانت تمنع طوال سنوات الحصار الماضية مئات الأصناف التجارية من دخول قطاع غزة مدعية احتواءها على مواد كيميائية قد تدخل في صناعات عسكرية، معتبرة أن ذلك التبرير الواهي يسمح بإخضاع السكان لظروف معيشية قد تؤدي بهم الهلاك ضمن سياسة العقاب الجماعي، ومؤخراً وسع الاحتلال من القيود على دخول المستلزمات رغم ظروف عيش النازحين، والاكتظاظ الكبير في مناطق التجمعات، ما أدى إلى تفشي الأمراض الجلدية المعدية، ومرض الكبد الوبائي وغيره. وتقول منظمة الصحة العالمية إن نحو 680 ألف امرأة وفتاة في سن الحيض في قطاع غزة لا تتوفر لهن احتياجات النظافة الشخصية الضرورية الخاصة بهن، إلى جانب عدم تمكن غالبيتهن من الوصول الكافي إلى المياه، واضطرارهن استخدام المراحيض المشتركة، التي يشترك فيها مئات النازحين.

وتؤكد طبيبة النساء والولادة، علياء النجار، أن النساء النازحات يستخدمن يومياً مواداً ملوثة أو غير معقمة، مما يعرضهن لخطر الإصابة بكثير من الأمراض، بما في ذلك سرطان الرحم، والتهابات الجهاز التناسلي والمسالك البولية، كما يتكدس مئات آلاف النازحين بمراكز إيواء وخيام تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الصحية والرعاية الطبية، إلى جانب مخاطر تراكم النفايات، وغرق الطرق بمياه الصرف الصحي نتيجة عدم القدرة على تصريفها.

وتلاحظ النجار استخدام بعض الإناث عدداً من أدوات التنظيف، ومنها الفوط الصحية، لفترة أطول مما هو مسموح بسبب إدراكهنّ عدم توفر المزيد منها بسهولة، ما قد يشكل خطراً على صحتهن، وتؤكد أنها عالجت عدداً من المصابات بالتهابات لهذا السبب، كما تحذر من مواد التنظيف التي يتم تصنيعها داخل القطاع بطرق بدائية وغير آمنة، وهي موجودة في الأسواق، حتى أنها غالية الثمن، كما تُستخدم صبغات ومواد غير صحية في صناعة معقمات أو بدائل الصابون، واستخدامها يضر كثيراً، خصوصاً بالأطفال والنساء.

تقول النجار لـ«العربي الجديد»: «هناك عدد من النقاط الطبية في تجمعات النازحين، وسجلنا آلافاً من حالات الإصابة بالأمراض الجلدية، وعلى رأسها الأكزيما التي تظهر بشكل ملحوظ على أيدي النساء ممن يعملن على تنظيف أواني الطعام بمواد غير آمنة، ومنهن من يستخدمن المياه المالحة أو غير النظيفة. معدلات الإصابة بالأمراض الجلدية بسبب عدم توفر أدوات النظافة خطيرة، وبات الطفح الجلدي والالتهابات منتشرة بين كثيرين». تتابع: «هناك نساء يعانين من أمراض جلدية في المناطق التناسلية، وللأسف، كثيرات منهن لا يدركن مدى خطورة هذه الأمراض التي يحتاج علاجها إلى توفر أدوات النظافة العادية، لكنهن لا يجدنها، وبعضهن لا يمكنهن الوصول إلى حمام نظيف، ولا يستطعن الاستحمام بسبب الاكتظاظ، أو العيش داخل الخيام، كما أن الرجال والأطفال أيضاً لا تتوفر لهم أدوات النظافة الشخصية».

> مستحضرات تنظيف الجسم والشعر ومسحوق غسل الملابس نادرة في غزة

> يستخدم كثيرون أكياس النايلون بدلاً من حفاضات الأطفال والفوط الصحية

بات غسل الوجه بالماء والصابون صعباً في غزة (محمد عابد/فرانس برس)

680,000

عدد النساء والفتيات في سن الحيض اللاتي لا تتوفر لهن احتياجات النظافة الشخصية الضرورية.

المأساة متواصلة: امتحانات للبنين فقط في أفغانستان

مرّت ثلاثة أعوام على إعلان حكومة حركة «طالبان» في أفغانستان أنها تضع آلية لتدريس البنات الذي جمّدته، ما شكل ذريعة غير مقنعة للشعب، خصوصاً أن ربط الآلية بالشريعة الإسلامية والأعراف أمر غير معقّد

يستمر إبعاد الفتيات عن التعليم الجامعي في أفغانستان (وكيل كوشار/ فرانس برس)

كابول ـ **صبغة الله صابر**

أعلن مركز إدارة الامتحانات في حكومة حركة «طالبان» في أفغانستان نتائج الامتحانات الشاملة في الجامعات الحكومية للبنين في 21 يوليو/ تموز الماضي، وشهدت العاصمة كابول والمدن الرئيسية التي ينتمي إليها الطلاب الذين نالوا درجات عالية احتفالات، كما حرصت الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية على تتويج هؤلاء الطلاب في مراسم استثنائية.

وجاء ذلك وسط حرمان البنات من التعليم مع مواصلة إغلاق الجامعات والمدارس فوق الصف السادس في وجوههن، ما زاد الآثار النفسية السيئة عليهن بشكل كبير.

تركت الطالبة مجيدة بي بي التعليم في الصف الـ11، في حين كانت تنتظر أن تنهي دراسة المرحلة الثانوية للالتحاق بكلية الطب كي تصبح طبيبة أطفال، أو كلية الحقوق لتكون محامية أو قاضية في المستقبل، وذلك في حال فشلت في الحصول على معدل يسمح بدخولها كلية الطب. وقبل الوصول إلى المرحلة الأخيرة في المدرسة سيطرت «طالبان» على الحكم في أغسطس/ آب 2021، وحرمت البنات من التعليم.

تقول مجيدة لـ«العربي الجديد»: «لم تتوقع الفتيات يوماً أن تحلّ هذه الحال بهن، ويحرمن من التعليم، وتغلق أبواب المدارس أمامهن. كنت أحلم بأن أكون طبيبة، وكنت أقول لأمي دائماً إنني سأكون طبيبة بعد سنوات، والآن لا أمل لدي ولا طموح، أشعر بحزن شديد، ولا أستطيع أن أنام من دون أن أفكر في التعليم والدراسة. ما زلت أريد أن أكون طبيبة، وأناشد قادة طالبان أن يسمحوا لنا بمواصلة التعليم كما هم يريدون، وليس كما يريد المجتمع الدولي. نقبل كل الشروط ولا نريد إلا التعليم».

وبشأن وضعها النفسي، تقول: «لا يمكنني أن أعبّر عن حقيقية ما أشعر به من حزن وخوف داخلي شديدين على مستقبلي. لا أتلذذ بالطعام ولا الشراب ولا النوم، ولا أحب المشاركة في حفلات الأفراح. أيام العيد عادية جداً بالنسبة لي، ولا أشعر بفرح. يصرّ والداي على أن أتناول الطعام في شكل جيد، وأهتم بنفسي وحياتي، لكنني أرى أن الحياة من دون تعليم ليست شيئاً، لذا لا أتلذذ بأي شيء، وتعرضت أخيراً لمشكلة فقدان النوم خلال الليل، وكنت أعاني كثيراً حتى أخذني والدي إلى طبيب نفسي، والآن أواصل أخذ الدواء من أجل النوم، وأمي قلقة علي، وتقول لي إنها تجاوزت الـ50 من العمر ولم تستخدم دواءً للنوم، بينما أستخدمه أنا منذ نعومة أظافري، لكنني مرغمة على فعل ذلك، وأنتظر بفارغ الصبر أن أعود إلى المدرسة وأكمل المدرسة ثم ألتحق بالجامعة لأحقق حلمي في أن أكون طبيبة أو محامية».

أيضاً تقول كلثوم عبد الله، التي كانت طالبة في الصف التاسع في مدرسة حكومية بكابول قبل أن تغلق حكومة حركة «طالبان» المدارس بعد الصف السادس، لـ«العربي الجديد»: «أردت أن أعيش حياة مغايرة لأمي التي لم تتعلم بسبب الظروف التي سادت في منزلها وزواجها المبكر، وكانت الظروف متاحة كي أفعل ذلك، وكان الوضع المعيشي جيداً بالنسبة إلينا، ولا يزال والدي يساعدني ويدعمني، وكنت أعيش في كابول حيث كانت المدرسة بجانب منزلنا، واعتقدت بالتالي أن لا شيء يعيق إكمال دراستي».

وتوضح كلثوم قائلة: «كانت أمي تبدي دائماً خشيتها من سيطرة طالبان على الحكم مجدداً ومنعها الطالبات من الدراسة، لكن جميع أفراد الأسرة كانوا يظنون أن طالبان تغيّرت عن تسعينيات القرن الماضي وستعترف بالتالي بضرورة تعليم الفتيات باعتباره ضرورة في الوقت الحالي كي يتماشى الشعب الأفغاني مع العالم المتحضر، لكن في نهاية المطاف كانت والدتي على حق وكان رأيها صائباً، بينما أخطأ الباقون. واليوم مرّت ثلاث سنوات على منع طالبان تعليم البنات، ولا يدري أحد إلى متى ستستمر هذه الحال المأساوية».

وتعلّق الناشطة صفية وزيري على موضوع حرمان الفتيات من التعليم، وتقول لـ«العربي الجديد»: «لا تنوي حكومة طالبان فتح مدارس البنات والسماح لهن بالتعليم، وذريعتها الخاصة بوضع آلية لتعليمهن لا طائل منها، ففي الماضي لم يكن نظام التعليم في أفغانستان مختلطاً، وكانت هناك مدارس للبنات وأخرى للبنين، وانحصر موضوع تنظيم التعليم بالتالي بالمدرسين والمدرسات، لأن رجالاً كانوا يدرّسون في مدارس البنات وكانت نساء يدرّسن في مدارس البنين، وهناك بعض الأمور الأخرى، لكن هل يأخذ تنظيم كل ذلك ثلاث سنوات؟ لا نقبل هذا المنطق، ولم يقبله أيضاً عدد من قادة طالبان».

وتذكر صفية أن «أفغانستان تواجه مشكلات كبيرة حالياً بسبب سياسة طالبان الخاصة بتعليم الفتيات، ومن بينها قلة أعداد الممرضات والطبيبات والمدرسات، وأسأل طالبان التي تسمح بتعليم الفتيات حتى الصف السادس، من سيدرس هؤلاء الفتيات بعد خمس سنوات؟ ألن يحتجن إلى معلمات؟ ثمّة مشكلة كبيرة جداً وتعليم البنات أساسي، ولا يمكن أن يعيش شعب من دون ذلك».

> مرّت 3 سنوات على منع تعليم البنات وقد ظنّ البعض أن «طالبان» تغيرت

> الرجال فقط يمكنهم مواصلة التعليم الجامعي حالياً في أفغانستان

مصر... جدال حول خطة وزير التعليم لإنهاء كثافة الفصول

قدم وزير التعليم المصري محمد عبد اللطيف أخيراً رؤيته في شأن الكثافة الطلابية الناتجة من قلة المباني الدراسية، والتي كانت موضع جدال

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

فاجأ وزير التعليم المصري الجديد، محمد عبد اللطيف، الرأي العام بتقديم ما سماها «رؤيته» لحلّ مشكلة الكثافة الطلابية في المدارس، والتي تجاوزت، بحسب أرقام رسمية، 75 طالباً في الفصل الواحد، ما يزيد بنسبة 50% عن المعدلات العالمية. وتضمنت رؤية عبد اللطيف إمكانية توظيف قاعات المعاهد الأزهرية ومراكز الشباب في العملية التعليمية لحل أزمة الكثافة في الصفوف، وجعل العملية التعليمية جذابة للطلاب من أجل العودة إلى المدارس.

ويصف مصدر في وزارة التعليم، طلب عدم ذكر اسمه، رؤية عبد اللطيف بأنها «متسرعة، واستندت إلى نصائح قدمها مقربون منه شددوا على ضرورة محاولته تجاوز الجدال الدائر في شأن شخصه إلى جدال حول رؤيته بعد استمرار توليه المنصب رغم الطعون في شهادات الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس التي يحملها».

ويقول عبد الرحمن عبد الحميد، وهو ولي أمر تلميذ في المرحلة الإعدادية الأزهرية، لـ«العربي الجديد»، إن «غالبية المعاهد الأزهرية تعاني من ارتفاع الكثافة الطلابية، وتضم أكثر من 55 طالباً في الصف الواحد، ما يعني أنها تحتاج بدورها إلى تقليل الكثافة، وليس لاستقبال طلاب مدارس التعليم العام».

من جهته، يستغرب محمد علي، وهو مدير أحد مراكز الشباب بالجيزة، مقترحات وزير التعليم الجديد، ويؤكد لـ«العربي الجديد» عدم صلاحية قاعات المراكز للتعليم لأنها مجهّزة لممارسة الأنشطة الرياضية، وتحويلها إلى فصول تعليمية يمنعها من ممارسة مهمتها الأصلية.

ويصف تربويون مقترحات عبد اللطيف بأنها محاولات جرى تجربتها في السابق، وثبت فشلها بسبب تجاهلها جوهر أزمة التعليم المتمثلة في تراجع مستوى المعلمين وافتقادهم معايير التدريب والتأهيل، وتفشي الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، ويرى بعضهم أنها نابعة من تأثر الوزير بفكر مراكز الدروس الخصوصية التي عمل سنوات فيها قبل أن يتولى منصبه.

وينتقد أستاذ علم النفس والتقويم التربوي بكلية الدراسات التربوية العليا في جامعة القاهرة، عاصم حجازي، حديث عبد اللطيف عن إيداع الطلاب في قاعات مراكز الشباب والمعاهد الأزهرية لمعالجة قضية الكثافة العالية في المدارس، ويصف المقترحات بأنها «تهدف إلى لفت الأنظار عن مشكلات أخرى، وعن أزمات التعليم الجوهرية والمزمنة في مصر».

ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «توظيف قاعات مراكز الشباب غير المؤهلة أصلاً يقضي على دور هذه المراكز وأنشطتها المخصصة لفئات أخرى تتجاوز الطلاب، علماً أن آلاف القرى تفتقر إلى وجود مراكز الشباب، وأوضاع تلك الموجودة متردية وتفتقر إلى البنية الأساسية المناسبة».

ويشير حجازي إلى أن «طبيعة المعاهد الأزهرية تختلف عن معاهد التعليم العام، فهي تركز على العلوم الشرعية، وتعاني من ارتفاع في الكثافة التعليمية بسبب الإقبال على الالتحاق بها في السنوات الأخيرة. من المشكلات الأخرى التي تعترض تطبيق المقترح الحاجة إلى وقت طويل لإجراء التنسيق المطلوب بين وزارة التعليم والأزهر الشريف ووزارة الشباب للتنفيذ، ما يعني أن قضية الكثافة ستظل من دون حل خلال العام الدراسي المقبل على الأقل».

ويشدد على أن «أزمة التعليم في مصر تحتاج إلى حلول غير تقليدية، بعضها عاجلة وأخرى طويلة الأمد، منها مثلاً نظام التعليم المدمج الذي جرى تطبيقه أثناء أزمة كورونا، والمتمثل في تخصيص ثلاثة أيام في الأسبوع للتعليم الإلكتروني بالمنزل، وذهاب طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى المدارس ثلاثة أيام فقط لمناقشة ما جرى تدريسه خلال الأيام الثلاثة مع المعلمين، ويأتي في مقدمة الحلول طويلة الأجل توسيع مشاريع بناء المدارس، وتشجيع الأوقاف على الاستثمار في التعليم عن طريق صندوق الوقف، وفتح حسابات في البنوك لدعم التعليم، وتدشين شراكة مع رجال الأعمال لبناء أكبر عدد من المدارس».

من جهته، يعتبر رئيس قسم أصول التربية في جامعة عين شمس، تامر شوقي، أن ما طرحه عبد اللطيف حلول جرت تجربتها في السابق، وهي غير قابلة للتنفيذ، ما يعكس عدم وجود رؤية لدى الوزير لمواجهة أزمات العملية التعليمية، والتي تتجاوز الكثافة إلى حالة المدارس والمعلمين ووسائل التدريس والمناهج ومستوى الكتاب التعليمي والوسائط التكنولوجية.

ويوضح لـ«العربي الجديد»، أن «محاولة استغلال فصول الأزهر ومراكز الشباب وتعدد الفترات الدراسية سيضربان محاولات تطوير العملية التعليمية والمناهج الدراسية، خصوصاً أن المناهج الجديدة تفرض أن تكون الحصة 90 دقيقة، فهل يمكن تطبيق هذا الأمر في ظل وجود ثلاث فترات دراسية يومياً؟ الكثافة تقضي على الفروقات الفردية في المدارس، وتقطع الطريق أمام دور المعلم في تطوير قدرات الطلاب لأنه غير مدرب أساساً على التعامل معها، كما تغيب إفادة الطلاب من الأنشطة التعليمية ومن التقدم التكنولوجي في ظل عدم توفر العدد الكافي من الأجهزة، ويجب تأكيد محورية مشكلة الكثافة رغم أنها ليست الأزمة الوحيدة».

ويتحدث شوقي عن «حلول بديلة عدة تشترط وجود نوع من التوازن، في مقدمها التوسع في بناء المدارس، ووضع مخطط لجعل الكثافة أزمة من الماضي، والإفادة من التكنولوجيا وبرامج التعليم عن بعد». ويبدي دهشته من الحديث عن تطوير المناهج من دون التركيز على تأهيل المعلم وتدريبه بحيث يملك إمكانيات التعامل مع المناهج الجديدة، والتوسّع في تجربة فصول المشاهدة والقنوات التعليمية، إضافة إلى إيجاد حلول جذرية لمشكلة الدروس الخصوصية.

فصول المعاهد الأزهرية أيضاً مكتظة (فاضل داود/ Getty)

الكثافة في الفصول مشكلة مزمنة في مصر (محمد حسام/ الأناضول)

الأمراض الجلدية تفتك بالأطفال (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

مياه غير صالحة للشرب (داود أبو الكاس/ الأناضول)

التلقيح ضد شلل الأطفال في بداية العام الجاري (مجدي فتحي/ Getty)

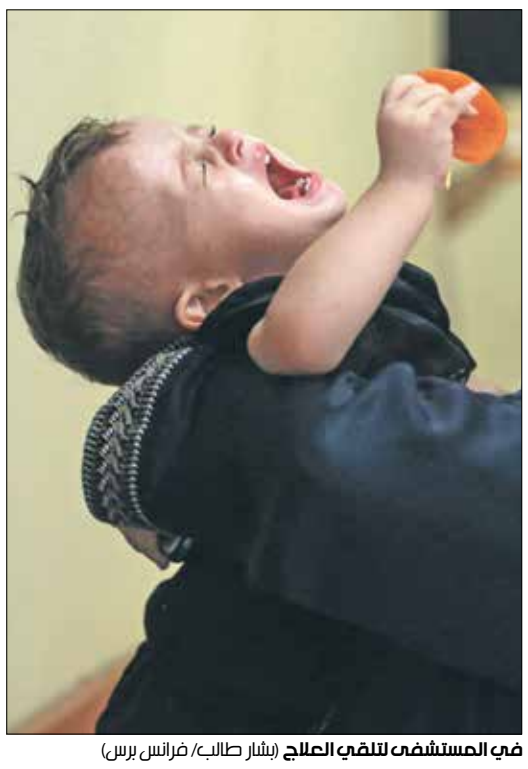

في المستشفى لتلقي العلاج (بشار طالب/ فرانس برس)

أمراض غزة
أطفال لا يرحمهم الألم

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، قبل أيام، أن قطاع غزة أصبح منطقة وباء لشلل الأطفال، بسبب تدهور الحالة الصحية فيه. وأكدت أن برنامج مكافحة وباء شلل الأطفال الذي أطلقته وزارة الصحة، بالشراكة مع المؤسسات الدولية المعنية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» ومنظمة الصحة العالمية، لن يكون كافياً ما لم يكن هناك تدخل فوري بإنهاء الحرب، وإيجاد حلول جذرية لمشكلة انعدام المياه الصالحة للشرب ووسائل النظافة الشخصية. من جهتها، رجّحت منظمة الصحة العالمية ظهور إصابات بالمرض. وفي محاولة لتطويق المشكلة المستجدّة، أرسلت منظمة الصحة العالمية أكثر من مليون جرعة من اللقاح المضاد لشلل الأطفال إلى قطاع غزة من أجل وقاية الصغار، وكذلك الأكبر سنّاً من المرض، بحسب ما بيّنه المدير العام للمنظمة تيدروس أدهانوم غيبريسوس.

يأتي ذلك في وقت حذرت جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، من تفاقم الأوضاع الصحية في قطاع غزة. وتحدثت عن اتساع دائرة انتشار الأمراض المعدية، ومرض شلل الأطفال، والأمراض الجلدية، الناجمة عن انعدام النظافة الشخصية، خاصة بين جموع النازحين في الخيام، والشح الكبير في المياه الصالحة للاستخدام الآدمي، وصعوبة الحصول عليها، والافتقار لمختلف مواد التنظيف المتزامن، مع ارتفاع درجة حرارة الجو والرطوبة والتلوث الناجم عن الانتشار الكبير للمياه العادمة في الشوارع والطرقات وبين خيام النازحين.

(رويترز، العربي الجديد)

مياه الصرف الصحي أحد أسباب انتشار مرض شلل الأطفال (بشار طالب/ فرانس برس)

تعاني من مرض جلدي (داود أبو الكاس/ الأناضول)

يحاول الأطباء المساعدة قدر المستطاع (دعاء الباز/ الأناضول)